

دور الرقابة الداخلية في التأثير على الأداء في البلديات في محافظة جرش

محمود يونس عبدالحميد فريحات

بلدية المعراض/ رئيس قسم الحاسوب والبرمجة

الملخص:

"يهدف هذا البحث إلى معرفة دور الرقابة الداخلية في التأثير على أداء البلديات (بلدية المعراض) في محافظة جرش. ولقد تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الاتي : ما دور رقابة الداخلية في ضبط أداء البلديات في محافظة جرش الاردنية ؟

ولقد خلصت الدراسة إلى أن طريقة عمل أجهزة الرقابة الداخلية متنوعة ما بين ضمان شرعية النفقة ورقابة تستند على وثائق وسجلات مقدمة ورقابة تعتمد على التحري والاستفسار عن مسار النفقة وهذه الأجهزة والأساليب تمنح تسيير فعال في الإنفاق العام للبلديات . ولقد أوصى البحث لأجهزة الرقابة الداخلية من الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال الرقابة الداخلية وجذب الكفاءات المتخصصة في هذا المجال وزيادة عددها لرفع كفاءة دورها الرقابي الداخلي من جهة وتنفيذ توجيهات ديوان المحاسبة للمال العام وحمايته من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية : ديوان المحاسبة ، الرقابة الداخلية .

Abstract

This research aims to know the role of internal control in influencing the performance of the municipalities (Al-Maarad municipality) in Jerash Governorate. The problem of the study was represented in the following question: What is the role of internal control in controlling the performance of municipalities in the Jordanian governorate of Jerash?

The study concluded that the method of work of the internal oversight apparatus varies between ensuring the legitimacy of alimony and control based on documents and records provided and control based on investigation and inquiry about the path of alimony, and these devices and methods give effective management of public spending for municipalities. The research recommended for the internal oversight bodies to take advantage of the technological development in the field of internal control and attract specialized competencies in this field and increase their number to raise the efficiency of their internal oversight role on the one hand and implement the directives of the Audit Bureau for public funds and protect it on the other hand.

Keywords: Audit Bureau, internal control.

المقدمة

تشهد المملكة تطور شديد ومتسارع في التطور ومع تعاظم دور الدولة ودورها الثابت في الحياة الإقتصادية إزدادت أهمية دراسة النفقات العامة في البلديات في المدة الأخيرة وترجع أهمية هذه النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الانشطة العامة ونظراً لتواصل البلديات بشكل مباشر مع المواطنين من حيث تلبية إحتياجاتهم وتقديم الخدمات لهم لذا تحتاج البلديات الى ميزانية خاصة بخلاف عن باقي القطاعات الحكومية. لذلك حظيت الرقابة المالية بالاهتمام الكبير من قبل الإداريين والمحاسبين، إلا أن رقابة الأداء لم تكن محط الإهتمام الكافي في حين أصبح هذا النوع من الرقابة موضع الإهتمام في الدول المتقدمة، لما لذلك من أهمية في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع، و بهدف مراقبة إيرادات ونفقات الدولة .

نصت المادة (١١٩) من الدستور بشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها بحيث يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلس النواب تقريرا عاما يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه ذلك. (عبد الرؤوف جابر/ديوان المحاسبة) كما ونص الدستور على حصانة رئيس ديوان المحاسبة. ومن الناحية التطبيقية، تم إنشاء ديوان المحاسبة في الأردن بموجب قانون ٢٨ لسنة ١٩٥٢ ونصت المادة (٥) من هذا القانون على أن يتولى إدارة ديوان المحاسبة رئيس يعين بإرادة ملكية بناء على تنسيب مجلس الوزراء، ويبلغ التعيين لمجلس النواب، ولا يجوز عزله أو نقله أو إحالته للتقاعد أو فرض عقوبات مسلكية عليه إلا بموافقة مجلس النواب .

وقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ في عدد الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٢ وعمل بهذا القانون بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد صدرت خمسة تعديلات على هذا القانون خلال الخمسين عاماً المنصرمة، وجاءت هذه التعديلات لتواكب التوسع في النشاط

الحكومي والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده الأردن خلال هذه الفترة، وما تبع ذلك من تطور في أنواع وأساليب الرقابة

وأهدافها، ونطاقها، ومتطلبات ممارستها والتقنيات المستخدمة فيها، وقد واكب ديوان المحاسبة التطورات الإقليمية والدولية في مجال الرقابة وكل ما يتعلق بعمله وصولاً إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أسوة بالأجهزة الرقابية في الدول المتقدمة، فتم رفع مشاريع تعديل لقانونه وفقاً للتطورات الاقتصادية والمعلوماتية التي تشهدها المملكة، إلى أن تم في عام ٢٠٠٢ إجراء التعديل على قانون ديوان المحاسبة، فالرقابة العامة الإدارية (والمالية) هي ركن أساسي وحيوي من أركان الإدارة العامة والتي تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل والأجهزة التي تتضافر من خلال نظام متكامل للمعلومات والسجلات في سبيل التأكد من أن تنفيذ الأعمال والنتائج الفعلية لمختلف التصرفات العامة تتسجم وتتماشى مع الأهداف والخطط والمعايير المحددة سلفاً .

وتعد الرقابة الداخلية من أكثر أساليب مكافحة الفساد المتبعة من قبل ديوان المحاسبة ومن هنا يأتي دور الرقابة الداخلية بتنفيذ توصيات ديوان المحاسبة في متابعة الرقابة التامة على البلديات . من هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الوقوف على تأثير رقابة الاداء على ضبط النفقات والأداء في البلديات .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يتم تحديد النفقات العام للدولة وفق أسس ومبادئ محددة يجب عدم تجاوزها وهذا في سبيل تحقيق الهدف المرجو منها وهو إشباع الحاجات العامة وما يجب أن تشير إليه أن هذه القواعد الضابطة تتأثر بشكل كبير بالنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة بمعنى آخر أنه كلما تراجع دور الدولة فيما يخص التدخل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتمصت دور الدولة الحارسة فإن النفقات العامة تتحدد بالحجم اللازم والضروري للقيام بدورها المتعلق بتسيير المرافق العمومية وبعض الأنشطة التي يعجز الأفراد عن القيام بها وهو ما اطلق عليه حياد المالية العامة أو حياد النفقة العامة حيث لم تعد الدولة تستخدم في تحقيق أي من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية كما تحدثنا في المقدمة. بدأت البلديات تتسع ويزداد حجم المسؤوليات المناطة بها مما يزيد من أهمية دور الرقابة الداخلية في نفقات البلديات الأردنية ، في ظل ضعف الموارد التي تواجه الاردن مما يعيق تقديم العمل والخدمات للمواطنين .

ومن هنا يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما دور رقابة الداخلية في ضبط أداء البلديات في محافظة جرش الاردنية ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات التالية:

١. ما واقع تطبيق الرقابة الداخلية في بلديات محافظة جرش الأردنية؟
٢. ما اثر تطبيق الرقابة الداخلية على الاداء في تخفيض النفقات في بلديات محافظة جرش الأردنية؟
٣. ما مدى ادراك البلديات لأهمية الرقابة الداخلية على الأداء في عملهم في محافظة جرش الأردنية ؟

❖ أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة كآآتي :

١. بيان حجم التأثير الرقابة الداخلية في أداء البلديات .
 ٢. بيان الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية في البلديات بتوجيه ديوان المحاسبة .
- الأهمية النظرية: تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة المهمة التي تبحث وتعالج موضوع رقابة الأداء ودورها في ضبط النفقات في البلديات لتشكل رافداً منهجياً وعلمياً للباحثين والدارسين حول هذا الموضوع .

❖ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف برقابة الاداء كأحد الاساليب الرقابية الداخلية في البلديات.
- تحليل تأثير تطبيق رقابة الداخلية على الأداء و النفقات للبلديات في محافظة جرش الأردنية .
- تقديم مجموعة من الاقتراحات حول دور الرقابة الداخلية في التأثير على أداء البلديات في محافظة جرش.

❖ نموذج الدراسة :

استناداً الى الادبيات الإدارية التي تناولت متغيرات البحث تبلور لدى الباحث تصور عن المخطط الفرضي للبحث والذي يعبر عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث بشكل يدعم مشكلته ومحققاً لأهدافه ومصوراً لفرضياته وهي :

✚ المتغير المستقل وهو دور الرقابة الداخلية .

✚ المتغير التابع أداء البلدية .

❖ فرضيات الدراسة :

إستناداً الى مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات التالية :

❖ الفرضية الفرعية الأولى:(H01₁): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية على الأداء المالي في بلديات محافظة جرش .

❖ الفرضية الفرعية الثانية:(H01₂): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية على أداء بلديات محافظة جرش .

❖ تعريفات إصطلاحية :

▪ ديوان المحاسبة :

يعتبر ديوان المحاسبة سلطة دستورية من سلطات الدولة، وأن الأموال العامة. والأموال الخاصة ذات النفع العام وقطاعات الدولة المختلفة كلها خاضعة للرقابة التي يمارسها الديوان. يمثل ديوان المحاسبة أنموذجاً مؤسسياً أردنياً لمؤسسات الدولة الأردنية كافة وجهازها البيروقراطي عامة، ليس فقط لأنه إستطاع أن يكتسب ثقة واحترام المسؤولين الأردنيين والرأي العام على حد سواء، بل لأنه يمثل روح الشخصية الوطنية للدولة الأردنية التي طالما فاخرت بنزاهتها واستقامتها .

▪ الرقابة الداخلية :

تعرف الرقابة الداخلية اصطلاحاً بأنها مجموعة الإجراءات و الوسائل المستعملة داخل الهيئات الإدارية والدوائر الحكومية كالتحليلات والتقارير والتي يتم من خلالها التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية و مدى تطبيق السياسة الإدارية المرسومة، هو ما يقصد بالرقابة الداخلية و التي تعد بمثابة رقابة ذاتية إذ أن الإدارة تراقب نفسها بنفسها فتقوم بتصحيح ما تكتشفه من أخطاء في تصرفاتها . و الهدف الرئيسي من هذه الرقابة هو المحافظة على المصلحة العامة بأن تؤدي الهيئات الإدارية والمديريات والدوائر أدوارها المكلفة بها و أن تصرف الإعتمادات المخصصة لها وفق ما حددته القوانين و التشريعات المعمول بها . ويتم متابعتها من قبل ديوان المحاسبة وفق الدستور الأردني .

الإطار النظري

❖ مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها وأنوعها :

تعتبر الرقابة الداخلية من العناصر المهمة التي يعتمد عليها المدقق عند قيامه بعمليات التدقيق الحسابي أو الإداري حيث نجد أن المعيار الثاني في معايير العمل الميداني الذي يمثل : القيام بالدراسة الكافية لتقييم هيكل الرقابة الداخلية المستخدمة كأساس للإعتماد عليه ولتحديد مدى الاختبارات الناجمة عن ذلك والتي سوف تختصر عليها اجراءات المراجعة (د.امين السيد أحمد لطفي /١٩٧٧/ص:١٦) .

مفهوم نظام الرقابة الداخلية : وفي قديم الزمان انحصر اهمية وتعريف نظام الرقابة الداخلية في انه مجموعة من المقاييس والإجراءات والنظم التي تتبعها المؤسسة في حماية اصولها النقدية فقط والمقيدة بالدفاتر والسجلات ولكن حديثا وبعد إتساع المؤسسات وكبر حجمها وتعدد نشاطها ، وصعوبة إدارتها أدت إلى تطور مماثل لأنظمة الرقابة الداخلية حسب ما يتبين من خلال التعريف التالي : وفي العام ١٩٧٧م أصدرت هيئة الخبراء المحاسبين القانونيين الفرنسيين التعريف الذي ينص علي (الرقابة الداخلية هي مجموعة من الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة (د.حسين القاضي ،حسين ممدوح/١٩٩٩/ص:٢٤٢) .

كما صدر تعريف آخر عن لجنة هيئة المحاسبين في انجلترا عام (١٩٧٨) الذي ينص على الاتي :

تتضمن الرقابة الداخلية مجموعة من النظم من مالية وغيرها والموضوعية من قبل الإدارة من أجل توجيه العمليات كافة وبالطريقة المطلوبة والفعالة واحترام البيانات الأولية وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة (د.احمد نور /١٩٨٨/ص:٥٤).

كما نجد أن المفهوم اللغوي لها أي الرقابة الداخلية في اللغة العربية الحراسة الانتظار ، الحذر التردد ، فخامة ، الإشراف ، الارتفاع ، الانتقاد ، كما جاء في (لسان العرب) : رقب الشيء يرقبه وراقبه مراقبة وراقبا حرسه وراقب القوم من حارسه ومن أسماء الله الحسني (الرقيب) وهو الحافظ الذي لا يغيب عنه الشيء (د.وليم توماس أudson/د.احمد الحجاج وأخرون/١٩٨٥/ص:١٥) .

كما عرفت بالآتي : أن الرقابة الداخلية أو الضبط الداخلي في بادئ الأمر كانت الإجراءات أو الطرق المستخدمة في المنشأة للمحافظة عن النقدية والأصول الأخرى للمنشأة واكتشاف الأخطاء (errors)

وللمحافظة علي دقة السجلات وقد أكد هذا التعريف أهمية المحافظة علي الأصول وبصفة خاصة عنصر النقدية ، لأن نظام الرقابة الداخلية كان يعتبر طريقة لمنع اكتشاف التلاعب في النقدية ومازال العديد من المحاسبين وحتى الآن يربط بين نظام الرقابة الداخلية والإجراءات الخاصة باستلام وسداد النقدية أو بصورة أخرى بالأصول المتداولة الأخرى بصفة عامة وحسابات العملاء والاستشارات والمخزون السلعي بصفة خاصة .

ومع أن المحافظة على النقدية يعتبر غرض أساسي من أغراض نظام المراقبة الداخلية إلا أن هذا يعتبر واحدا من عدة أغراض هامة ، وأيضا قام بعض الكتاب بتعريفها علي إنها العملية التي يتأكد من خلالها المديرون أن الأنشطة التي تم إنجازها فعلا تتوافق مع الأنشطة المخططة (د.أحمد محمد عثمان /ظ/٢٠٠٢/ص:٥٤).

➤ أهداف الرقابة الداخلية :

يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المؤسسة في وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلي هو : التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلي تحقيقها. ونتيجة لتوسيع المؤسسات الخدمية كانت أو التجارية أو ضرورة وجود علاقة واضحة بين السلطات والمسئوليات ومن ثم تحديد اختصاصات ومهام كل عامل من عمال المؤسسة . (د.أحمد نور/١٩٩٢/ص:١٨٨)

إذا تمثل طريقة الهيكل التنظيمي الإداري واللوائح والإجراءات ووسائل تنفيذ هذا النظام الرسمي في إدارة أنشطة المؤسسة وصنع نظام الرقابة بالمؤسسة يعد من أهداف التشغيلية المساعدة وعلي أساسها يمكن تحديد خصائص نظام الرقابة الداخلية سوف نؤكد في هذا البحث أهمية الوظيفة الرقابية في كل مؤسسة صغيرة كانت أو كبيرة ، حيث ليس من الممكن وضع أنشطة معينة والأفراد بالقيام بها بدون رقابة عليهم ، لأننا لن نستطيع تحقيق إي هدف بل سنعرض هذه المؤسسة أو الدائرة للأخطار ومما يعرضها لإحتمالات الفشل وبالتالي تصفيتها أكثر من إحتمالات نموها وازدهارها .

بهذه الأسباب تجعل الرقابة وظيفة تجارية ذات فوائد جمة لا غنى عنها في تطوير نمو وازدهار المؤسسات تجارية كانت أو خدمية.

فيما يلي بعض فوائد وأهداف الرقابة الداخلية من المؤسسات :

- إخضاع المؤسسة أو المنشأة للنظم واللوائح والقوانين التي تنظم العمل بها .
- التأكد من أن المواد التشغيلية البشرية والمادية توظف وفق ما هو مخطط له ولمصلحة المؤسسة
- مراقبة ممارسات مسؤولى الاقسام المختلفة داخل المؤسسة وذلك بالتوجيه والإشراف عن الطريقة التي يتم فيها تنفيذ جميع الأنشطة .
- تساعد الرقابة عموما في رفع كفاءة الأفراد والآلات والموارد المستخدمة وتتأكد على أنها تستخدم وفق المعايير المحدودة وأيضا نجد أن الرقابة الداخلية تحقيق أهداف عدة منها مايلي:

(١) أهداف الإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات .

(٢) تشجيع حماية أصول المنشأة والسجلات

(٣) تشجيع الكفاءة الإنتاجية .

إما من جهة نظر مراقبة الحسابات فالإهتمام بتركز على مدى موثوقية في البيانات وحماية الأصول والسجلات ويتبع هذا الاهتمام من طبيعة وأهداف مهام مراقب الحسابات والتي تتمثل في إبداء الرأي عن مدى سلامة واعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من القواعد المحاسبية المتعارف عليها ومدى صدق هذه القوائم من المركز المالي للوحدة في تاريخ معين نتيجة النشاط لهذه الوحدة خلال فترة زمنية معينة .

❖ أنواع الرقابة الداخلية :

وقد توصل (د.أحمد نور /ص:١٨٩) الى تعريف معايير المراجعة الصادرة من المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين صياغ أنواع الرقابة الداخلية بالمنشأة أو كالاتي :

(١) الرقابة الداخلية الإدارية : هي التي تشمل الخطة التنظيمية والأجراءات واللوائح التي تتخذها الإدارة

لتنفيذ انشطتها المختلفة والتي تتعلق كذلك بالتحليل الاحصائي ودراسه الزمن والحركة وتقرير أداء الوحدات المختلفة وبرنامج تدريب وتأهيل العاملين ، هذه الإجراءات عادتا ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية.

٢) الرقابة الداخلية المحاسبية : هي المتعلقة بحماية الأموال ودقة السجلات المحاسبية وهي التي تحدد درجة الإعتماد عليها وهذا النوع من الرقابة يصمم خصوصا للحصول علي تأكيدات بخصوص الأتي:

✚ العمليات ومختلف الأنشطة بالمؤسسة ويتم تنفيذها طبقا لتوصيات وسياسات الإدارة فضلا من أداة المراجعة الداخلية .

✚ جميع العمليات يتم تسجيلها بما يضمن :

- إعداد القوائم المالية طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .
- سلامة الأصول .

يجدر بنا أن نذكر هنا أن مراقب الحسابات يعتمد إلي حد كبير من دراسة أنظمة المراقبة الداخلية على أجهزة المراجعة الداخلية للوحدات الاقتصادية . ومن ثم تعتبر تقارير هذه الأجهزة نقطة البداية لعمل المراجع في فحصه وتقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية وهذا ينقلنا إلي الحديث عن مفهوم المراجعة الداخلية والشروط الواجب توافرها لفعاليتها .

المراجعة الداخلية : يمكن تعريفها على أنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري بالمنشأة تنشأها الإدارة لخدمتها في تحقيق العمليات والقيود في مراجعة المستندات بشكل مستمر لتحقيق دقة السلامة و أمانة البيانات المحاسبية ، كما تعمل علي التأكد في كافة التدابير والوسائل التي وضعتها الإدارة لحماية اول المنشأة وأموالها والتحقق من اتباع موظفين المنشأة والحكم علي مدي تحقيقها للأغراض التي وضعت من أجلها واختراع ما يراه في تعديلات وتحسينات فيها وذلك لهدف تحقيق المنشأة لأقصى كفاية إنتاجية ممكنة .(د.عبد المنعم محمود ،د. عيسى أبو خليل /ص:٩/ المراجعة أصولها العلمية والعملية) .

والهدف الرئيسي من المراجعة الداخلية هو معاونة الادارة العليا في المؤسسة للوصول إلي كفاءة الطرق لإدارة العمليات المختلفة وأوضحها وقد عرف البعض المراجعة الداخلية بأنها أداة إدارية لتقييم كيفية ممارسة أفراد الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة (د.محمد سمير آخرون ،١٩٩٦ /ص:٣٠) .

• مكونات نظام الرقابة وعوامل نجاحها :

يتكون نظام الرقابة الداخلي من عدة عناصر هي

(١) **المعيار** : هو كمية أو نوعية العمل المراد إنجازها خلال زمن محدود وتكلفة محددة إذا يمثل المعيار الأداة الفعالة في تحديد الإنحرافات عند إجراء مقارنات مع ما تم إنجازه فعلا والمطلوب إنجازه هنالك المعايير للرقابة الداخلية صادرة حديثا عن مكتب المراقبة الأمريكي العام الذي قد تم تقسيمها إلي ثلاثة مستويات كما يلي (د.السر محمد حسن ابراهيم/١٩٨٦/ص:٩) :

○ **معايير عامة :**

- يجب أن تعطي نظام الرقابة الداخلية تأكيدا مناسباً بأن الأهداف سوف تتحقق .
- يجب علي المدربين والعاملين أن يحافظوا ويظهروا دائما الإتجاهات المساندة والإيجابية نحو الرقابة .
- يجب أن يتصف المدربين والعاملون بالنزاهة والاستقامة الشخصية والمهنية وأن يكونوا علي مستوى من الكفاءة يتيح لهم القيام بالمهام والواجبات المحددة لهم وتفهم وتطوير انجاز رقابة داخلية جيدة.
- يجب أن تكون أهداف الرقابة محدودة ولكل وحدة نشاط وأن ينبغي أن يكون على قدر من التنظيم وقابلية على التطبيق يجب أن تكون أساليب الرقابة الداخلية علي قدر عال من الفعالية لتحقيق أهدافها.

○ **معايير التنفيذ الفوري لنتائج وتوصيات المراجعة :**

- التقييم والتنفيذ الفوري لتوصيات المراجعين.
- تكملة جميع الأعمال التي تم تصحيحها في أقصر زمن ممكن أو رفع الأمر برمته إلى الإدارة العليا.
- تحديد طبيعة الإجراءات الملائمة لتنفيذ توصيات المراجعين . (د.السر محمد حسن ابراهيم/ص :١٠)
-

○ **معايير خاصة :**

- يجب أن تكون الرقابة الداخلية للعمليات مسجلة وموثقة وجاهزة للشخص.
- أن ينبغي تسجيل الأحداث والعمليات وقت حدوثها .
- يجب أن يصدق علي المعاملات وغيرها من الأحداث الهامة وتنفيذها بواسطة الأفراد المخولة لهم السلطة بذلك .

- ينبغي فصل الواجبات الأساسية والمسؤوليات ومن حيث سلطة التفويض والتشغيل وفحص المعاملات بين الأفراد .

(٢) **الهدف** : يتم الاستعانة بالأهداف المراد تطبيقها كأداة من أدوات قياس وتقييم الأداء مع ماهر مستهدف .

(٣) **نوع الرقابة** : يتم تحديد نوع الرقابة بناء على نوع المعايير المستخدمة للقياس يمكن للمؤسسة أن تختار نوع أو أكثر من نوع في آن واحد بشرط أن يتوافق طبيعة نشاطها وأهدافها .

(٤) **الأدوات الرقابية** : هنالك عدة أنواع من الأدوات الرقابية فإن الإختيار المؤسسة لإحداها يتوقف على طبيعة نوع الرقابة وحال إستخدامها.

(٥) **نظام جيد للاتصال** : تعتبر مهارة الانفصال أداة من الأدوات الفعالة التي يحتاج إليها مدراء المؤسسات ومساعدتهم في عملية الإشراف والتوجيه والرقابة حيث أن سرعة الإبلاغ عن الاحداث واتخاذ الإجراءات والخطوات التصحيحية تمكن من إتخاذ القرارات الإدارية المناسبة وفي الوقت المناسب ومن ثم تحقيق الهدف المتبقي .

❖ أهداف نظام الرقابة الداخلي :

تمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المؤسسة في وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية وهو (التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلي تحقيقها ونتيجة لتوسع المؤسسات الخدمية كانت أو التجارية اوجدت ضرورة وجود علاقة واضحة بين السلطات والمسؤوليات ومن ثم تحديد اختصاصات ومهام كل عامل من عمال المؤسسة .

• فيما يلي بعض فوائد وأهداف الرقابة في المؤسسات :

- (١) إخضاع المؤسسة أو المنشأة للنظم واللوائح والقوانين التي تنظم العمل بها .
- (٢) التأكد أن الموارد بشقيها المادية والبشرية توظف وفق ما مخطط له ولمصلحة المؤسسة وللمحافظة عليها من الضياع أو الإهدار .

- ٣) مراقبة ممارسات مسؤولي الأقسام المختلفة داخل المؤسسة وذلك بالتوجيه والإشراف علي الطريقة التي يتم بها تنفيذ الأنشطة.
- ٤) تساعد الرقابة عموما علي رفع كفاءة الأفراد الآلات والمواد المستخدمة ،وتتأكد علي إنها تستخدم وفق المعايير المحددة.
- ٥) خلق رباط متين بين مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة .
- ٦) تقلل من تكرار المشكلات التي تنجم عن الانحرافات النسبية.
- ٧) تظهر عن مدى ولاء ورضا الموظفين علي المؤسسة أو الجهة التي يعملون بها .

❖ ميزات نظام الرقابة الداخلي :

- ١) الفصل بين المسؤوليات : يجب على المنشآت إن تفصل بين مسؤوليات العاملين فيها حتى تقلل من احتمال الغش أو حدوث أخطاء غير متعمدة في البيانات المحاسبية وذلك بافتراض عدم التواطؤ بين موظفين أو أكثر في تنفيذ التلاعب أو أخطاء غير متعمدة (وليم توماس ادرسون /تعريب د.أحمد الحجاج واخرون ٢٠٠٣/ص : ٣٧٤) .
- ٢) وضوح خطوط السلطة والمسئولية : من المعروف إن جميع أنشطة وأعمال المؤسسة تؤدي بواسطة عدد كبير من الموظفين ولكي يتثنى للمؤسسة تحقيق رقابة فعالة لايد من سؤال شاغل هذه الوظائف عن مجموعة محددة من الأصول أو العمليات، حيث نستطيع تخفيض هذه المسألة من خلال تخفيض مسؤوليات محددة لأفراد معينة وفي وظيفة معينة نجد إن معظم المؤسسات (د احمد نور، مرجع سابق، ص ١٩١) التي تهتم بضرورة وجود نظام رقابة داخلي جيد تستخدم ما يعرف الذي يتم تعريف وتحديد اختصاصات كل وظيفة من الوظائف التي تحدد وفق الخريطة التنظيمية للمؤسسة ويطلق عليها اسم الوصف الوظيفي حيث يتم تحديد اختصاصات كل وظيفة تحديدا مفصلا وعلى ضوءها يسأل الموظفين الذين يشتغلون هذه الوظائف في حدود الوصف الوظيفي .
- ٣) كفاءة الموظفين : بالرغم من وضوح خطوط السلطة أو المسئولية وتوزيع الوظائف واختصاصاتها طبقا لنظام الرقابة الداخلية، لكن قد يفشل هذا النظام في تحقيق أهداف المؤسسة نتيجة عدم كفاءة أو أمانة الموظفين في تأدية جميع المسئوليات الملقاة على عاتقهم، وعلي هذا الأساس تعتمد فعالية نظام الرقابة

الداخلية اعتمادا مباشرا على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة ودرجة أمانتهم في تقرير المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، يجب على المؤسسة إن تنتهج سياسة سليمة في تعيين وترقية الموظفين ، أخذة في الاعتبار متطلبات كل وظيفة من المؤهلات ، على المراجع الذي يقوم بعمل المراجعة في المؤسسة إن يقوم بفحص وتقييم سياساتها في توظيف ومقارنة كفاءة هؤلاء الموظفين ومتطلبات الوظائف التي يستغلونها .

٤) سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات : يتم الحصول على المعلومات والبيانات عن العمليات التي أنجزت بالمؤسسة من السجلات والدفاتر المحاسبية حيث يتم تنظيم هذه المعلومات والبيانات طبقا لخطوط السلطة والمسؤولية وغالبا ما تستخدم اصطلاح (محاسبة المسؤولية) للإشارة إلى نظام إثبات بالسجلات المحاسبية واعداد التقارير المالية التي توضح النجاح في تحقيق المسؤوليات تلاحظ من أهمية تقويض سلطة التصديق على العمليات لعدد محدد من الموظفين.

٥) الحماية المادية للأصول والسجلات: يجب على جميع المؤسسات إتباع كافة الوسائل المتاحة لحماية الأصول والسجلات والمستندات من التلف / الفساد الضياع أو سوء الاستخدام فمثلا قد تستخدم المؤسسة الخزن الحديدية للاحتفاظ بالأصول النقدية أو بناء مخازن فخمة لحفظ الأصول غير النقدية ، كما يجب عليها أن تتبع سياسة سليمة ودورية لصناعة الآلات والمعدات لتفادي فقد منافعها أو قيمتها قبل انتهاء عمرها التشغيلي بسبب إهمال الصيانة . أما بالنسبة للسجلات والدفاتر المحاسبية ، فيجب حفظها في أماكن من شأنها أن تقلل من احتمال إدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابتها بالتلف أو فقدانها .

٦) الدقة الحسابية : الدقة الحسابية ترتبط بتسجيل العمليات والأحداث ومعالجتها ، لا بد من التأكد بان هذه العمليات قد تم التصديق عليها وتم تسجيلها في السجلات بصورة كاملة ودون انتقاص وبدقة حسابية ومن ثم ترحيلها إلى الدفاتر الأخرى ، كدفتر الأستاذ العام ، ودفتر ميزان المراجعة وأخيرا الحسابات الختامية من حساب المتاجرة ، وحساب الأرباح والخسائر أو حساب الإيرادات والنفقات وقائمة التدفق النقدي ومن ثم الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) .

٧) الإشراف اليومي : يصبح لزاماً لكل مؤسسة اصير التي تحقيق رقابة داخلية فعالة من توفر كادر كفاء من الموظفين وعلى درجة عالية من التأهيل مع الفريض السلطات اللازمة لهم القيام بعملية الإشراف اليوم على كافة أنشطة المؤسسة ومتابعة مدى الالتزام والتقييد بنظام الرقابة الداخلية الموضوع من قبل

إدارة المؤسسة بالتالي يصبح الإشراف اليومي هو عملية. المتابعة المباشرة لتطبيق نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة .

٨) **الإدارة العليا :** وجود رقابة داخلية فعالة تتطلب وجود مدراء ورؤساء الوحدات الإدارية المختلفة على درجة عالية من الكفاءة والتأهيل والخبرة وذلك لمباشرة عمليات التخطيط ، الرقابة الإشراف ورسم السياسات الإدارية لتنفيذ جميع الأعمال والأنشطة وفي اطارها ، كذلك يقع على عائق مدراء الوحدات الإدارية ومسؤوليات إيجاد وسائل وإدارات لتقييم مدي فعالية انظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسة التي يتولون فيها هذه المسؤوليات مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وذلك لهدف تحقيق الأهداف التي من أجلها تم انشاء هذه المؤسسة .

• خصائص نظام الرقابة الداخلية أيضاً:

- ١) وجود نظام محاسبي سليم يعتمد علي مجموعة شاملة وكاملة من الدفاتر والسجلات ودورات مستندية ودليل مبوب للحسابات يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ٢) إتباع و تطبيق نظام المراجعة الداخلية قبل وبعد الصرف للتأكد من صحة الإجراءات.
- ٣) استخدام كافة الوسائل الالية والتي تساعد على صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر وخلوها من الاخطاء والتلاعب .
- ٤) تبني سياسة واضحة للتمييز بين النفقات والايادات الرأسمالية .
- ٥) رعاية الجوانب النفسية والإنسانية لدي الموظفين وتبني نظام عادل للحوافز والمكافآت والترقيات الوظيفية وغرس روح التعاون والانسجام لديهم .

• فوائد نظام المراقبة الداخلي:

- ١) زيادة الاعتماد علي السجلات المحاسبية ، وذلك عن طريق الوثوق بما تحويها من البيانات والمعلومات مما يقلل من كمية الاختبارات التي يجريها ديوان المحاسبة .
- ٢) هنالك ارتباط قوي بين انظمة الرقابة الداخلية وعمل المراجع الخارجي من الناحيتين التاليتين :

- سلامة ودقة المجموعة الدفترية يؤدي إلى الاطمئنان بالبيانات التي تظهرها القوائم المالية والمرتبطة بالاسلوب الذي يتم به تسجيل العمليات المالية فضلا عن ارتباطها بانظمة الرقابة الداخلية.
- مهمة المراجع الخارجي (ديوان المحاسبة) هي التأكد من ان ادارة المؤسسة قد اتخذت جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة للمحافظة على هذه الموارد واستخدامها احسن الاستخدام يجب على المراجع الخارجي إن يقوم بتقييم انظمة الرقابة الداخلية للحكم على مدى سلامة وانتظام المجموعة الدفترية بعد الفحص والتدقيق.

ومن هنا نشير إلى ارتباط الرقابة الداخلية بالرقابة الخارجية وهي ديوان المحاسبة حيث يتم تدقيق أداء الجهة الحكومية الخاضعة للتدقيق (البلديات) للتأكد من سلامة وحسن تنفيذ المهام والبرامج والنشاطات الموضوعة مسبقاً، بحيث يتم نعت النظر إلى أي انحراف عن الأهداف المرسومة. وقد قام الديوان عام ١٩٩٣ باستحداث مديرية التخطيط والرقابة المركزية وكان من أهم مهامها، القيام بتدقيق الأداء المالي للمؤسسات والدوائر الرسمية إلى أن تم استحداث مديرية جديدة هي مديرية رقابة الأداء والبيئة للقيام بتلك المهمة.(أحمد حلمي جمعة/٢٠١٠)

يمر هذا النوع من الرقابة بعدة مراحل هي إجراء المسح المبدئي للنشاط ومراحل التدقيق والتخطيط، وتحديد أهداف ومؤشرات للنشاط محل التدقيق، والفحص والتنفيذ، ثم إعداد التقرير والإبلاغ عن النتائج. ورغم المحاولات المتواصلة التي يقوم بها ديوان المحاسبة كجهاز رقابة خارجي في مجال رقابة الأداء إلا أنه ينصب على الإجماليات لكل لوحدية إدارية .

الدراسات السابقة

• دراسة الطراونة، (٢٠١٠)، بعنوان: " دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي والتعرف على أشكال وأسباب وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي الشائعة لدى موظفي القطاع العام في الأردن من وجهة نظر موظفي أجهزة الرقابة الحكومية. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم بناء وتطوير استبانة وزعت على عينة بلغ حجمها ٣٧٢ مشاركا ومشاركة تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي تكون من جميع العاملين في أجهزة الرقابة الحكومية في الأردن (وزارة المالية، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المحاسبة)، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة وتم الاعتماد على مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة بالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على تصورات المبحوثين نحو أشكال الفساد الإداري والمالي، الشائعة وتحليل الانحدار البسيط واختبار (T)، وتحليل التباين الأحادي. وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج من أهمها :

- إن تصورات الباحثين لأشكال الفساد الإداري الشائعة التسبب والإهمال الوظيفي ، الواسطة الابتزاز الرشوة جاءت متوسطة.
- أكثر أسباب الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر المبحوثين تدني المردود المادي للوظيفة الحكومية، ثم الحاجة للمال وتردي الأحوال المعيشية لبعض الموظفين، تلا ذلك عدم كفاية نظام الحوافز المادية، يلي ذلك زيادة متطلبات الحياة على الموظف العام، ثم عدم كفاية نظام الحوافز المعنوية، يليه الروتين وتعقيد الإجراءات، وأخيرا ضعف الوازع الديني.
- أكثر آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر المبحوثين تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين وإصلاح أنظمة الحوافز المادية والمعنوية، رفع مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية، وتحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للموظفين.

- هناك اثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من أشكال الفساد الاداري (التسيب والإهمال الوظيفي، الوسطة الابتزاز الرشوة).
- هناك اثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من الاختلاس والتزوير) كشكل من أشكال الفساد المالي. وعدم وجود اثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من التهرب من دفع الضرائب، التهرب من دفع الرسوم. وقد خرجت الدراسة بجملة من التوصيات منها العمل على تحديث التشريعات والقوانين، وتطوير إجراءات العمل الرقابي والإداري والمحاسبي لتضيق الفرصة على المفسدين لممارسة الفساد الاداري والمالي .

• دراسة علي إبراهيم طلبة ١٩٩٨ م :

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة العلاقة بين نظم واعداد ومعالجة البيانات الكترونيا ومنهجية المراجعة التي يستخدمها مراقب الحسابات في المستندات التي يقوم بمراجعتها والإرتباط بين اكتشاف الأخطاء ونظم إعداد ومعالجة البيانات المتعلقة بالمنشأة في مكاتب المراجعة في كل الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عمان تمثلت مشكلة الدراسة في إنتشار نوع جديد من الجرائم نتيجة لوجود ثغرات رقابية مع اتباع أسلوب المراجعة حول الحاسوب وجود مخاطر جديدة تتمثل في استخدام الحاسوب كوسيلة لتنفيذ السرقات والتلاعب بالبيانات دون ترك أثار وراء ذلك .

حيث توصلت الدراسة إلى :

١. هنالك علاقة بين إعداد ومعالجة البيانات إلكترونياً وبين طريقة المراجعة التي يجب أن يستخدمها المراجع.
٢. كما تنتج أساليب فنية محددة لكل طريقة من الطرق المستخدمة في مراجعة نظم و إعداد ومعالجة البيانات وهي المراجعة حول الحاسوب والمراجعة من خلال الحاسوب المراجعة بإستخدام الحاسوب. رغم ذلك تتكرر الأخطاء في نظم التشغيل الأربعة وهي نظام الدفعات ، النظام المباشر والفوري والمشاركة الفورية أوصت الدراسة إلي أن الأساليب الأكثر فعالية في إكتشاف الأخطاء هي الإعتماد علي وجود فريق مراقبة مع إستخدام بيانات المخرجات أم ضوابط إكتشاف الأخطاء. ويتضح بأن هذه الدراسة اهتمت بإعداد البيانات المحاسبية ومعالجتها الكترونيا وطرق وأساليب المراجعة لتلك البيانات لتقليل المخاطر، بينما دراستي ربطت بين الرقابة الداخلية ودورها في التقليل من مخاطر المراجعة في كل نواحي. المنشأة المالية والإدارية. اعتما البيانات الأصلية بواسطة فريق المراقبين يتضح للباحث بأن هذه الدراسة اهتمت بإعداد البيانات

المحاسبية ومعالجتها الكترونيا وطرق وأساليب المراجعة لتلك البيانات لتقليل المخاطر، بينما دراستي ربطت بين الرقابة الداخلية ودورها في التقليل من مخاطر المراجعة في كل نواحي. المنشأة المالية والإدارية .

• دراسة خريسات (١٩٩٣) (٢) بعنوان : " تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية :

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وظيفة التدقيق الداخلي وإجراءاتها ونطاق عملها في الشركات الصناعية المساهمة العامة من أجل تحديد معوقات تطبيق وظيفة التدقيق الداخلي بشكل فعال من خلال معرفة نقاط الضعف والقصور في تطبيق الأهداف والإجراءات والأساليب. وكان من أهم نتائج الدراسة : أن نسبة الشركات التي يوجد بها نشاط تدقيق داخلي محدودة لقلة إدراك المسؤولين فيها لأهمية التدقيق الداخلي وأن العلاقة بين درجة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي وبين حجم الشركة هي علاقة إيجابية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تتميز هذه الدراسة بكونها من أولى الدراسات المحلية الميدانية التي تحاول التعرف على الأساليب الرقابية التي يقوم بها ديوان المحاسبة الأردني في ضبط النفقات العامة في المؤسسات العامة الأردنية في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية .

دراسة الفرجات (٢٠٠٣) (١) بعنوان: تقييم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية وتقنين فعاليتها لتحديد ما إذا كانت الأهداف المرسومة لها قد تحققت أم لا، وبيان المعوقات والمشكلات التي تواجهها لتحقيق أهدافها إن وجدت، وتحديد مدى تلبية تقارير التدقيق الداخلي للأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: إن وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية تحقق درجة عالية من الفعالية وإن تقارير التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية تلبية الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المنهجية العلمية

➤ من اجل تحقيق اهداف الدراسة والاجابة عن اسئلة وفرضيات الدراسة، اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف وصف وتحليل وتصنيف البيانات للحصول على نتائج اختبار فرضيات الدراسة والتوصل الى استنتاجات وتوصيات بما يخص بمدى تأثير الرقابة الداخلية على أداء البلديات في محافظة جرش. سيقوم الباحث بتوزيع استبانة عينة الدراسة على مناطق بلدية جرش .

• مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الرقابة الداخلية في بلديات جرش كما تتكون عينة الدراسة من جميع موظفي الرقابة الداخلية في بلديات جرش وأن العدد الكلي للموظفين هو (١٨) موظف، وقد أمكن سحب عينة الدراسة من العدد الكلي وفق جدول تحديد عينة الدراسة لكل من Krejcie, R and Morgan, D (1970) كما هو مبين في الشكل الآتي:

الجدول تحديد عينة الدراسة وفق Krejcie, R and Morgan, D (1970)

العينة	حجم المجتمع
1٦	١٨

ووفقاً لمعطيات الجدول أعلاه، فإن عينة الدراسة النهائية قد تكونت من (١٦) موظفاً وموظفة من موظفي الرقابة الداخلية التابعون لمحافظة جرش ، سيتم استخدام طريقة توزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة من خلال طريقة أخذ العينة العشوائية.

• مصادر البيانات والمعلومات، وهي:

- المصادر الأولية: الاستبانة التي سيتم التأكد من دلالات صدقها وثباتها.
- المصادر الثانوية : سوف يقوم الباحث بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي نشرت في مؤتمرات ومجلات محكمة في موضوع البحث، بالإضافة إلى الكتب والتقارير والمواقع الالكترونية التي تطرقت لموضوع الدراسة ضمناً أو صراحةً، سواء أكان ذلك كلياً أو جزئياً بالرغم من أنه لم يتمكن الباحث من إيجاد أي دراسة سابقة نشرت باللغة العربية قد تطرقت لموضوع البحث صراحةً أو ضمناً، وإن تغيرت عينة الدراسة أو زمن إجرائها.

• أداة الدراسة

للكشف عن أثر الرقابة الداخلية وعلاقتها في التأثير على أداء البلدية في محافظة جرش سيتم الاعتماد على الأدب النظري الخاص بالموضوع وما يتعلق به من دراسات سابقة في تطوير استبانة خاصة بهذه الدراسة، لتغطي الفرضيات التي تستند إليها، باستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة.

• حدود الدراسة

- ✚ الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على العاملين في الرقابة الداخلية ف بلديات في محافظة جرش .
- ✚ الحدود الزمانية: تم تطبيق أداة الدراسة في (Dec/2022) .
- ✚ الحدود المكانية: البلديات في محافظة جرش التي تضم (بلدية جرش الكبرى ، بلدية النسيم ، بلدية المعراض ، بلدية باب عمان ، بلدية برما).
- ✚ الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على معرفة أثر الرقابة الداخلية في أداء البلديات في محافظة جرش.

● محدثات الدراسة

- تتحدد نتائج هذه الدراسة من مجتمعها وبطريقة اختيار العينة، ودلالات صدق وثبات أداة الدراسة وإمكانية تعميم نتائجها.

🚩 صدق أداة الدراسة

تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص والخبرة الأكاديمية لغايات إبداء الرأي فيها والتأكد من مدى ملائمتها ، من حيث عدد الفقرات والوضوح والدقة والترابط والتماسك، وأي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة، بالحذف أو التغيير أو الإضافة، واعتبار عملية المراجعة هذه وما يتبعها من تصحيح وتعديل لمعظمها بمثابة اختبار الصدق الظاهر للأداة.

🚩 ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) حيث كانت النتائج كما هو مبين في الجدول (١)

جدول (١)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

المجالات	الاتساق الداخلي
الرقابة الداخلية	٠.٨٢
الاداء المالي	٠.٨٠
اداء البلديات	٠.٨٤

يبين الجدول (٢) أن قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع أبعاد فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) قد تراوحت ما بين (٠.٨٠-٠.٨٤)، حيث يعتبر الثبات ضعيفاً في حال كانت قيم المعامل اقل من (٠.٦٠) وقد افترض (Sekaran & Bougie، 2010,184) أن الحد الأدنى لمعامل الثبات هو (٠.٧٠)، كما يعتبر الثبات جيداً كلما كانت قيم المعامل (٠.٨٠) فأكثر، بالتالي فإن القيم الواردة في الجدول السابق تعد مؤشر على ثبات أداة الدراسة، والاتساق بين فقراتها وموثوقيتها وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

🇲🇪 عينة الدراسة:

جدول (٢)

التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

النسبة	التكرار	الفئات	
87.5	14	ذكر	النوع الاجتماعي
12.5	2	أنثى	
68.8	11	أقل من 30 سنة	السن
12.5	2	30 سنة و اقل من 35	
18.8	3	35 سنة وأقل من 40	
31.3	5	توجيهي فأقل	المؤهل العلمي
25.0	4	دبلوم متوسط	
37.5	6	بكالوريوس	
6.3	1	دراسات عليا	
25.0	4	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة

43.8	7	5سنوات وأقل من10	
31.3	5	15سنة فأكثر	
100.0	16	المجموع	

الفرضية الفرعية الأولى:(H011): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية على الأداء المالي في بلديات محافظة جرش.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى، فقد تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاثـر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في بلديات محافظة جرش، وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (٣)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في بلديات محافظة جرش

جدول المعاملات						تحليل التباين			ملخص النموذج		المتغير التابع
Coefficient						ANOVA			Model summary		
Sig.	t	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig. F	درجات الحرية DF	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	
.657	.453		1.159	.525	الثابت	.035	1	5.444	.280	.529	الأداء المالي
.035	2.333	.529	.288	.671	الرقابة الداخلية						

وتشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على الأداء المالي في بلديات محافظة جرش، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.529$) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)، والمتغير التابع (الأداء المالي) وقد ظهر أن قيمة معامل التحديد ($R^2=0.280$) مما يشير إلى أن (الرقابة الداخلية) فسرت ما نسبته 28% من التباين الحاصل في (الأداء

المالي) في حين أن المتبقي يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الأنموذج، كما بلغت قيمة (F=5.444) عند مستوى ثقة تساوي (sig=0.035) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$).

ويظهر من جدول المعاملات ان قيم (B) عند الرقابة الداخلية قد بلغت (.671) وان قيمة (t) كانت (2.333) وبدلالة إحصائية بلغت (0.035) مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وهذه النتيجة تشير إلى رفض الفرضية الفرعية وقبول الفرضية البديلة ونصها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية على الأداء المالي في بلديات محافظة جرش".

الفرضية الفرعية الثانية: (H012): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية على أداء بلديات محافظة جرش.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية، فقد تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقابة الداخلية على أداء بلديات محافظة جرش، وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (٤)

نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر الرقابة الداخلية على أداء بلديات محافظة جرش

جدول المعاملات						تحليل التباين			ملخص النموذج		المتغير التابع
Coefficient						ANOVA			Model summary		
Sig.	t	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig. F	درجات الحرية DF	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	
t	المحسوبة					الدلالة الإحصائية					
.142	1.555	.947		1.473	الثابت	.043	1	4.960	.262	.511	أداء بلديات محافظة جرش
.043	2.227	.511	.235	.523	الرقابة الداخلية						

وتشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على أداء بلديات محافظة جرش، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.511$) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)، والمتغير التابع (أداء بلديات محافظة جرش) وقد ظهر أن قيمة معامل التحديد ($R^2=0.262$) مما يشير إلى أن (الرقابة الداخلية) فسرت ما نسبته 26.2% من التباين الحاصل في (أداء بلديات محافظة جرش) في حين أن المتبقي يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، كما بلغت قيمة ($F=4.960$) عند مستوى ثقة تساوي ($sig=0.035$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.05$).

ويظهر من جدول المعاملات ان قيم (B) عند الرقابة الداخلية قد بلغت (.523) وان قيمة (t) كانت (2.227) وبدلالة إحصائية بلغت (0.043) مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وهذه النتيجة تشير إلى رفض الفرضية الفرعية وقبول الفرضية البديلة ونصها " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية على أداء بلديات محافظة جرش".

ملحق

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بدور الرقابة الداخلية في التأثير على الأداء في البلديات في محافظة جرش

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتصف المراقب الداخلي بالتيقّض والحذر تجاه الحوادث التي تثير شبهات الفساد.	3.88	1.147
2	يقوم المراقب بفهم أنظمة الرقابة الداخلية عند التخطيط للتدقيق	3.81	1.047
3	تخضع كافة الأعمال التي يقوم بها المراقب بالمتابعة من قبل ديوان المحاسبة	3.13	1.455
4	يساهم المراقب الداخلي بتقديم الدراسات والنصح لتطويل أداء البلدية	3.38	1.455
5	تزداد كفاءة الأداء في البلدية عند تحسين دور المراقبة الداخلية	3.31	1.621

النتائج والتوصيات

النتائج :

١. تشير النتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على أداء بلديات محافظة جرش، حيث بلغ معامل الارتباط ($R=0.511$) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغير المستقل (الرقابة الداخلية)، والمتغير التابع (أداء بلديات محافظة جرش) .
٢. تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين الداخلية والإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة والتوصيات وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في أي المؤسسة أو بيئة عمل .
٣. تعتبر الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية .
٤. يعتبر نظام الرقابة الداخلية أنه أداة تسيير، فهو أداة للوقاية والإنذار على كل ما يمكن أن يمس باستقرار المؤسسة أو بيئة العمل، ذلك عن طريق التحكم في المخاطر وتدعيم إجراءات التسيير في الوقت المناسب.

بناءً على ما تم الوصول اليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية :

١. ضرورة القيام بدورات تدريبية للموظفين وخاصة موظفين المحاسبة المالية .
٢. العمل على تطوير وزيادة التشريعات والقوانين التي من شأنها زيادة التزام البلديات بأنظمة الرقابة الداخلية في فاعلية وتعاونية .
٣. توسعة الدراسات لنظام الرقابة الداخلي واستيعاب الأهمية البالغة له والعمل على تعزيز وتقوية مقوماته وذلك لضمان الحماية القصوى للتعاونية .

٤. إحاث آليات فعالة لتفعيل العملية الرقابية كتطبيق الإدارة بالأهداف القابلة للقياس للوصول الى رقابة الأداء ومحاسبة المسؤولين .
٥. إستهداف الكفاءات المتخصصة ذات المعلومات الشاملة للعمل في الرقابة الداخلية .
٦. زيادة التوصيات على صلاحيات موظفين الرقابة الداخلية .

المراجع

المراجع العربية :

- إبراهيم طه عبد الوهاب ، موضوعية وكفاءة المراجع الداخلي من وجهة نظر المراجع الخارجي ، الإدارة العامة معهد الإدارة العامة الرياض العدد ٧٦ ، ١٩٩٢ م .
- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن الإدارة الإستراتيجية ، الشركة العربية للنشر والتوزيع الخرطوم ، ١٩٩٩م
- د. احمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية ، القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٢ .
- معايير الرقابة علي الجودة أداء مراقبي الحسابات أمين السيد أحمد لطفي معايير المراجعة المهنية للرقابة على الجودة الأداء مراقبي الحسابات ، دن .د.م.دن .
- أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين
- د. أمين السيد أحمد لطفي ، معايير المراجعة المهنية ، الرقابة على جودة أداء مراقب الحسابات ، دار النهضة العربية القاهرة .
- حمزة الشوابكة، الأردن الإيمان بالله الولاء للتاج الانتماء للوطن، على قدر أهل العزم، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ٢٠٠٣ .
- الحياي، عادل القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني ١٩٧٢ .
- خطار، علي القضاء الإداري الأردني، المركز العربي للخدمات الطلابية عمان ، ٢٠٠٢ .
- خليل محسن ،وعصفور ،سعد القضاء الإداري، منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون سنة نشر .

- القباني، بكر ، الرقابة الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨. محمد الفوارعة، وآخرون، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها في الأردن عمان المطبعة الاقتصادية . ١٩٨٢ .
- خريسات حمدان فرحان محمد تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في. الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية . ١٩٩٣ .
- ،خريسات حمدان فرحان محمد تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في. الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية . ١٩٩٣ .
- الفرحات، أحمد خليل موسى تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية. ٢٠٠٣ .
- المجلس الأعلى للشباب ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، استراتيجية وخطة عمل قاع الرعاية الشبابية والرياضة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦، عمان الأردن ، ٢٠٠٣ .
- المجلس الأعلى للشباب القانون المؤقت رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠١ ، المادة ٣. الميثاق الوطني الأردني لعام ١٩٩٠ الفصل الخامس تعريف بالميثاق الوطني .

المراجع الاجنبية :

- **Apractical approach to assessiny internal Control international Journal of
Gouernment Auditing Report ford.) ، Vol // عن السر محمد الحسن ابراهيم، تقييم**
نقلأ المراجع العام في السودان في الرقابة على المال العام، No 2 Gad وتطوير دور (١٩٨٤
غير منشورة ، القاهرة ١٩٨٦م، Acca, Paper رسالة ماجستير ٣,٦
- **Advanced Corporate Reporting Text Book Fokulks Lynch Ltd 2002 P12.**
- **Spragus willim D."Testing the AdequacY not internal control**
- **Independent Aadlting standards, Ray J (CED) .NewYourk Holt, Rine Hart
& Winston, INC, 1964.**

الإستبانة

الأخ/الأخت.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته يقوم الباحث بدراسة ميدانية، بعنوان (دور الرقابة الداخلية في التأثير على أداء البلدية في محافظة جرش) وتتكون هذه الاستبانة من قسمين. الأول: يشتمل على المتغيرات الشخصية والوظيفية. الثاني. يتكون من مجموعة من الفقرات تقيس متغيرات الدراسة.

أرجو التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستبانة بوضع إشارة (x) تحت الدرجة التي تمثل توفر العناصر وفق الدرجات التالية: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق غير موافق بشدة. كما أرجو من المستجيبين الإجابة عن فقرات الاستبانة بصدق وموضوعية وإذ يشكر الباحث الأخوة والأخوات المعنيين بالإجابة على هذه الاستبانة ليؤكد أن الإجابة ستنتمتع بالسرية التامة والكاملة وأنها ستعامل لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الإستبانة

المتغيرات الشخصية والوظيفية تتكون هذه الاستبانة من جزئين. حيث يحتوي الجزء الأول على أسئلة تتعلق بالجوانب الشخصية، وأما الجزء الآخر فيشمل أسئلة ذات علاقة بمتغيرات الدراسة. الجزء الأول. يرجى وضع إشارة X مقابل الإجابة التي تتفق مع اختيارك.

١) الجنس. () ذكر/ () أنثى ()

٢) السن. () أقل من ٣٠ سنة / () ٣٠ وأقل من ٣٥ سنة/ () ٣٥ سنة وأقل من ٤٠

سنة

/ () ٤٠ سنة فأكثر

٣) المؤهل العلمي. () توجيهي فأقل/ () دبلوم متوسط / () بكالوريوس / () دراسات عليا

٤) مدة الخدمة () أقل من ٥ سنوات / () ٥ سنوات وأقل من ١٠ / () ١٠ سنوات وأقل من

١٥ سنة/ () ١٥ سنة فأكثر .

الرقم	العبرة	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
١	يتصف المراقب الداخلي بالتيقظ والحذر تجاه الحوادث التي تثير شبهات الفساد .	بشدة				بشدة
٢	يقوم المراقب بفهم أنظمة الرقابة الداخلية عند التخطيط للتدقيق					
٣	تخضع كافة الأعمال التي يقوب بها المراقب بالمتابعة من قبل ديوان المحاسبة					
٤	يساهم المراقب الداخلي بتقديم الدراسات والنصح لتطويل أداء البلدية					
٥	تزداد كفاءة الأداء في البلدية عند تحسين دور المراقبة الداخلية					